

مرفق عدد 9

دليل الرقابة المالية- مرحلة التقرير

القسم الرابع مرحلة التقرير

تمثل تقارير التدقيق مخرجات نظام عمليات التدقيق، وتحتوي على قدر معين من المعلومات، مصنفة ومرتببة بشكل يُعظم من فائدة هذه التقارير، ومن المنفعة التي يحصل عليها مستخدميها. ويجب الحرص على زيادة منفعة تقارير التدقيق، وتحسين القيمة الإعلامية لها، لزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية فيها، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه التقارير تمثل الأداة التي يحكم من خلالها مستخدمو القوائم المالية على مدى عدالة تلك القوائم.

تهدف مرحلة التقرير إلى تحديد الإجراءات الواجب إجرائها في نهاية عمليات التدقيق حتى إصدار التقارير النهائية لكل عملية من تلك العمليات وفيما يلي نلقى الضوء على تلك الإجراءات.

أولاً: محتويات تقارير التدقيق¹:

يجب أن يكون تقرير المدقق مكتوب ويحتوي على ما يلي: -

- [1] العنوان.
- [2] الموجه إليه.
- [3] رأي المدقق.
- [4] أساس الرأي.
- [5] مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة بالنسبة للقوائم المالية.
- [6] مسؤوليات المدقق عن عملية تدقيق القوائم المالية.
- [7] وصف لطبيعة مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية.
- [8] مسؤوليات التقرير الأخرى.
- [9] الاستمرارية.
- [10] فقرات لفت الانتباه.
- [11] الأمور الرئيسية للتدقيق.

¹ ISSAI 1700، تكوين الرأي وإعداد التقارير حول البيانات المالية، إبريل 2018.

[12] فقرة الأمور الأخرى في التدقيق.

[13] اسم الشريك المسؤول عن الارتباط.

[14] توقيع المدقق.

[15] عنوان المدقق.

[16] تاريخ التقرير.

وفيما يلي شرح لكل نقطة من النقاط السابقة:

- **العنوان:** يشير بوضوح إلى أنه تقرير المدقق المستقل. لتمييزه عن التقارير التي قد تصدر عن آخرين مثل مديري المنشأة أو مجلس الإدارة أو المدققين الآخرين الذين لا يتطلب عملهم الالتزام بمتطلبات السلوك المهني التي يلتزم بها مدقق الحسابات.
- **الموجه إليه التقرير:** غالباً إما إلى المساهمين أو المكلفين بالحوكمة في المنشأة التي يتم تدقيق قوائمها المالية وذلك بالنسبة لعمليات التدقيق المعقول أو المحدود لقوائم ذات غرض عام، وقد يحدد نظام أو لائحة أو شروط الارتباط إلى من سيوجه إليه تقرير المدقق، أما في حالة مهمات التدقيق لأغراض خاصة فيتم تحديد من يوجه إليه التقرير فقط بناءً على شروط الارتباط المرتبطة بالمهمة.
- **رأى المدقق (الفقرة الافتتاحية):** يجب أن تحدد الفقرة الافتتاحية في تقرير مدقق الحسابات، الجهة التي تم تدقيق قوائمها المالية والقوائم المالية التي تم تدقيقها، كما يجب أن تحدد الفقرة الافتتاحية أيضاً ما يلي:
 - (أ) تحديد عنوان كل قائمة من القوائم المالية التي تكون المجموعة الكاملة من القوائم المالية.
 - (ب) الإشارة إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة.
 - (ج) تحديد التاريخ والفترة التي تغطيها القوائم المالية.
 - (د) الإشارة إلى إطار التقارير المالية المطبق سواء كان إطار عام أو إطار خاص، وفي حالة الأطر الخاصة ذات الأغراض الخاصة يصف الأغراض التي أعدت القوائم لتحقيقها، لإعلام مستخدمي تقرير المدقق بالسياق الذي تم فيه ابداء رأي المدقق، وليس بغرض الحد من التقييم الذي قام به المدقق، عندما تُعد القوائم المالية طبقاً لإطارين للتقرير المالي يتم أخذ كل إطار في الحسبان بشكل منفصل عند تكوين رأي المدقق عن القوائم المالية ويشير رأي المدقق إلى كلٍ من الإطارين.

(ه) عندما تتضمن القوائم المالية التدقيق وثيقة تحتوي على معلومات أخرى، مثل التقرير السنوي، فقد يأخذ المدقق في الحسبان تحديد أرقام الصفحات التي عُرضت فيها القوائم المالية التدقيق. ويساعد ذلك المستخدمين في تحديد القوائم المالية التي يتعلق بها تقرير المدقق.

(و) ما انتهى إليه رأى المدقق بشأن القوائم المالية.

- **أساس الرأي:** قد يضاف إلى هذا العنوان كلمة المتحفظ أو المعارض في حالة وجود رأى معدل وفقاً لما يقضى به معيار التدقيق 1705، هذا ويجب أن تنص هذه الفقرة من تقرير المدقق على المعايير التي تم الالتزام بها عند القيام بعملية التدقيق، كما يجب أن يشرح التقرير أيضاً أن تلك المعايير تتطلب أن يلتزم المدقق بالمتطلبات الأخلاقية وأن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق وأدائها للحصول على درجة تأكد معقول بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة في حالة تدقيق قوائم مالية كاملة ذات غرض عام، ودرجة تأكد محدود في حالة التدقيق المحدود للقوائم المالية الفترية، أو درجة التأكد المتفق عليها في اتفاق الارتباط بالنسبة للتدقيق لأغراض خاصة.
- إذا كان الرأي الذي توصل إليه المدقق معدل (متحفظ، معارض الامتناع عن إبداء رأي) ناتجاً عن عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، فيجب إدراج أسباب عدم القدرة في قسم أساس الرأي، وتعديل عبارة أن الأدلة التي حصل عليها كافية ومناسبة بالإشارة إلى ما توصل إليه من الرأي بإضافة كلمة "متحفظ" أو "معارض".
- **مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة بالنسبة للقوائم المالية:** بحيث يتم إيضاح أن الإدارة هي المسؤولة عن ما يلي:
 - إعداد القوائم المالية طبقاً لإطار التقرير المالي المطبق.
 - الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهريٍ سواء بسبب غشٍ أو خطأ.
 - تقدير قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وما إذا كان استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة مناسباً، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، إذا كان ذلك منطبقاً.
 كما يتم أيضاً توضيح المسؤولين عن الحوكمة بالجهة المشمولة بالرقابة ودورهم بالنسبة لعملية الإشراف على عمليات إعداد التقرير المالي.
- **مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:** ويجب أن تنص على ما يلي:

أ) أهداف المدقق تتمثل في الحصول على تأكيد معقول/محدود (حسب الأحوال) على القوائم المالية، والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً.

ب) أن التحريفات يمكن أن تنشأ عن غش أو خطأ، أنها تُعد جوهريّة، إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية، مع تقديم وصفاً للأهمية النسبية طبقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.

• وصف لطبيعة مسؤوليات المدقق عن عملية تدقيق القوائم المالية وهي:

1- توضيح ممارسة المدقق للحكم المهني ويحافظ على نزعة الشك المهني خلال عملية التدقيق طبقاً لمعايير التدقيق

2- ويصف عملية التدقيق من خلال النص على ما يلي:

أ) تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، لتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأيه.

ب) تفهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق، من أجل تصميم إجراءات مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة. وفي الظروف التي يكون فيها المدقق مسؤولاً أيضاً عن إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع عملية تدقيق القوائم المالية، يجب عليه حذف عبارة أن أخذ المدقق للرقابة الداخلية في الحسبان ليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للجهة المشمولة بالتدقيق.

ج) الحكم على مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

د) استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وأن استنتاجاته في هذا الخصوص بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريره. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المنشأة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

هـ) تقويم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

3- عند القيام بتدقيق القوائم المالية المجمعة يجب إدراج إيضاح إضافي بما يلي:

أ) أن مسؤوليات المدقق هي الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للجهات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية للمجموعة.

ب) أن المدقق هو المسؤول عن التوجيه والإشراف وأداء تدقيق المجموعة.

ج) يبقى المدقق وحده المسؤول عن رأيه.

- 4- يشير إلى اتصاله بالمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية التدقيق والنتائج المهمة لها، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها أثناء التدقيق.
- 5- يشير بإعلامه المكلفين بالحوكمة ببيان بأنه قد التزم بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلال، وأبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد أنها تؤثر بشكل معقول على استقلالية المدقق في حالة عمليات تدقيق القوائم المالية للمنشآت المدرجة في بورصة الأوراق المالية، والإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة أي تهديدات في هذا الشأن.
- 6- يوضح أنه من الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة - يذكرها تفصيلاً - أمور كانت لها أهمية بالغة عند تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية - في حالة عمليات تدقيق القوائم المالية للمنشآت المدرجة وأية منشآت أخرى - والتي يتم الإبلاغ باعتبارها الأمور الرئيسية للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (1701). ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو في حالة تقدير المدقق أن الإبلاغ عن هذا الأمر في تقريره، قد يسبب تبعات سلبية تفوق الفوائد من وراء ذلك الإبلاغ.

7- يجب وصف مسؤوليات المدقق عن عملية التدقيق في صلب التقرير ويجوز أن يدرج كملحق على أن يشار في التقرير لمكان هذا الملحق، كما يمكن أن يشار لمسؤولياته في موقع إلكتروني لسلطة مختصة في حالة سماح اللوائح والنظم والمعايير الوطنية بذلك.

8- في حالة إصدار تقرير بامتناع المدقق عن إبداء الرأي فيجب عليه إضافة عبارة وبسبب الأمور الموضحة في قسم أساس الامتناع عن ابداء رأي، فإن المدقق كان غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، لتوفير أساس لرأي المدقق في القوائم المالية.

- **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:** يدرج في التقرير قسم منفصل في تقرير المدقق يتناول مسؤوليات تقرير أخرى في تقريره عن القوائم المالية، والتي تكون بالإضافة إلى مسؤولياته بموجب معايير التدقيق.
- **الاستمرارية:** يجب على المدقق أن يبين حصوله على ما يكفي من أدلة التدقيق حول مناسبة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية عند إعداد القوائم

المالية، وفى حالة وجود عدم تأكد جوهري ذي علاقة بأحداث أو ظروف، قد تلقي شكاً بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار أن يعد تقرير بذلك متضمناً العوامل التي أدت لوجود شك في استمرار المؤسسة، وموضحاً به استفساره عن الإدارة تقييم الإدارة لقدرتها على الاستمرار، وخطتها لمواجهة مظاهر التي تمثل خطر يهدد استمرارها أن وجدت، ورأيه بمدى مناسبتها.

- **فقرة لفت الانتباه:** تبدأ تلك الفقرات بعبارة وفيما لا يعد تحفظاً وتشير إلى أمر ما تم عرضه أو الإفصاح عنه بشكل مناسب في القوائم المالية، والذي يعد حسب حكم المدقق، من الأهمية بحيث يشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية، وذلك بشرط أن تتضمن هذه الفقرة ما يتطلب تعديل رأى المدقق عن القوائم المالية ولا تعتبر بديلاً للرأى المعدل في القوائم المالية أو الإفصاح مطلوب في القوائم المالية، وأن لا تتضمن محتوى فقرة لفت الانتباه موضوعات تمت مناقشتها مع المسؤولين عن الحوكمة وتدرج في الأمور الرئيسية للتدقيق، وتوضع قبل أو بعد الأمور الرئيسية في التدقيق وفقاً لما يقضى به المعيار (1706).

تعتبر فقرة لفت الانتباه ضرورية في الحالات التالية:

- إذا كان إطار التقرير المالي المنصوص عليه بموجب نظام أو لائحة غير مقبول، ولكن للحقيقة فإنه منصوص عليه بموجب نظام أو لائحة.
 - لتنبية المستخدمين بأن القوائم المالية مُعدة طبقاً لإطار ذو غرض خاص.
 - عندما تصبح الحقائق معروفة للمدقق بعد تاريخ تقريره، ويقدم المدقق تقرير جديد أو معدل (أي أحداث لاحقة).
 - **ويمكن أن يرى المدقق لفت الانتباه في بعض الحالات التي لا تعتبر ضرورية - المدقق غير ملزم بالإفصاح - مثل:**
 - عدم تأكد فيما يتعلق بالنتيجة المستقبلية لتصرف استثنائي قضائي أو تنظيمي.
 - حدث لاحق مهم والذي يحدث بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المدقق.
 - التطبيق المبكر (عندما يكون مسموحاً به) لمعيار محاسبي جديد له تأثير جوهري على القوائم المالية.
 - كارثة كبيرة أثرت أو لا تزال تؤثر بشكل مهم على المركز المالي للمنشأة.
 - **الأمور الرئيسية للتدقيق³:** يدرج هذا القسم في التقرير عن التدقيق على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام لجهات مشمولة بالرقابة مدرجة في البورصة، أو يكون ذلك مطلوب وفقاً للائحة أو نظام، ولكن يحذر إدراج هذا القسم في حالة الامتناع عن إبداء الرأى إلا إذا كان ذلك مطلوب وفقاً لنظام أو لائحة.
- والأمور الرئيسية في التدقيق هي بعض الموضوعات التي تم إبلاغها للمكلفين بحوكمة تلك الجهات ويرى المدقق أن لها أهمية بالغة عند القيام بعملية التدقيق

³ ISSAI 1701، الأمور الرئيسية في عملية التدقيق، إبريل 2018.

عن الفترة الحالية ويقصد بذلك الأهمية النسبية والتي ترتبط بالحكم النسبي للبند وطبيعة البند (درجة الخطر التي يتعرض لها) وتأثيره على قرارات أصحاب المصالح والمستفيدين مع التركيز على الأمور التالية:

- أ) البنود ذات المخاطر المرتفعة.
- ب) المجالات في القوائم المالية التي تنطوي على درجة مرتفعة من عدم التأكد وتمثل أحكام هامة للإدارة مثل التقديرات المحاسبية.
- ج) تأثير تلك الأحداث الهامة على القوائم المالية.

يتم إدراج عنوان لكل موضوع من الأمور الرئيسية لعملية التدقيق، ولكن يجب عدم إدراج الأمور الرئيسية للتدقيق التي يحذر نظام أو لائحة الإفصاح عنها، أو الأمور التي تؤدي لإصدار رأي معدل في القوائم المالية سواء في صورة تحفظ أو رفض للقوائم المالية، أو الأمور التي تؤدي لحدوث شك في قدرة الجهة على الاستمرار ويجب على إلقاء الضوء في تلك الفقرة على ما يلي:

- السبب وراء اعتبار هذا الأمر رئيسياً.
- الطريقة التي تم التعامل بها مع هذا الأمر عند القيام بأعمال التدقيق.

يجب أن يقوم المدقق بإبلاغ المكلفين بالحوكمة بالأمور التي سيتم اعتبارها من الأمور الرئيسية في عملية التدقيق، أو عدم وجود أمور رئيسية بعملية التدقيق في حالة عدم وجود مثل تلك الأمور.

لا يعد الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق بديلاً عن الإفصاحات التي يجب إدراجها في القوائم المالية، كما يجب الإشارة إلى أن إدراج فقرة الأمور الرئيسية في التدقيق لا يعنى ضماناً للقوائم المالية أكثر مصداقية.

ما لم يكن مطلوباً بموجب نظام أو لائحة، عندما يمتنع المدقق عن ابداء رأي في القوائم المالية، فيجب عليه ألا يُضمن في تقريره قسماً عن الأمور الرئيسية للتدقيق.

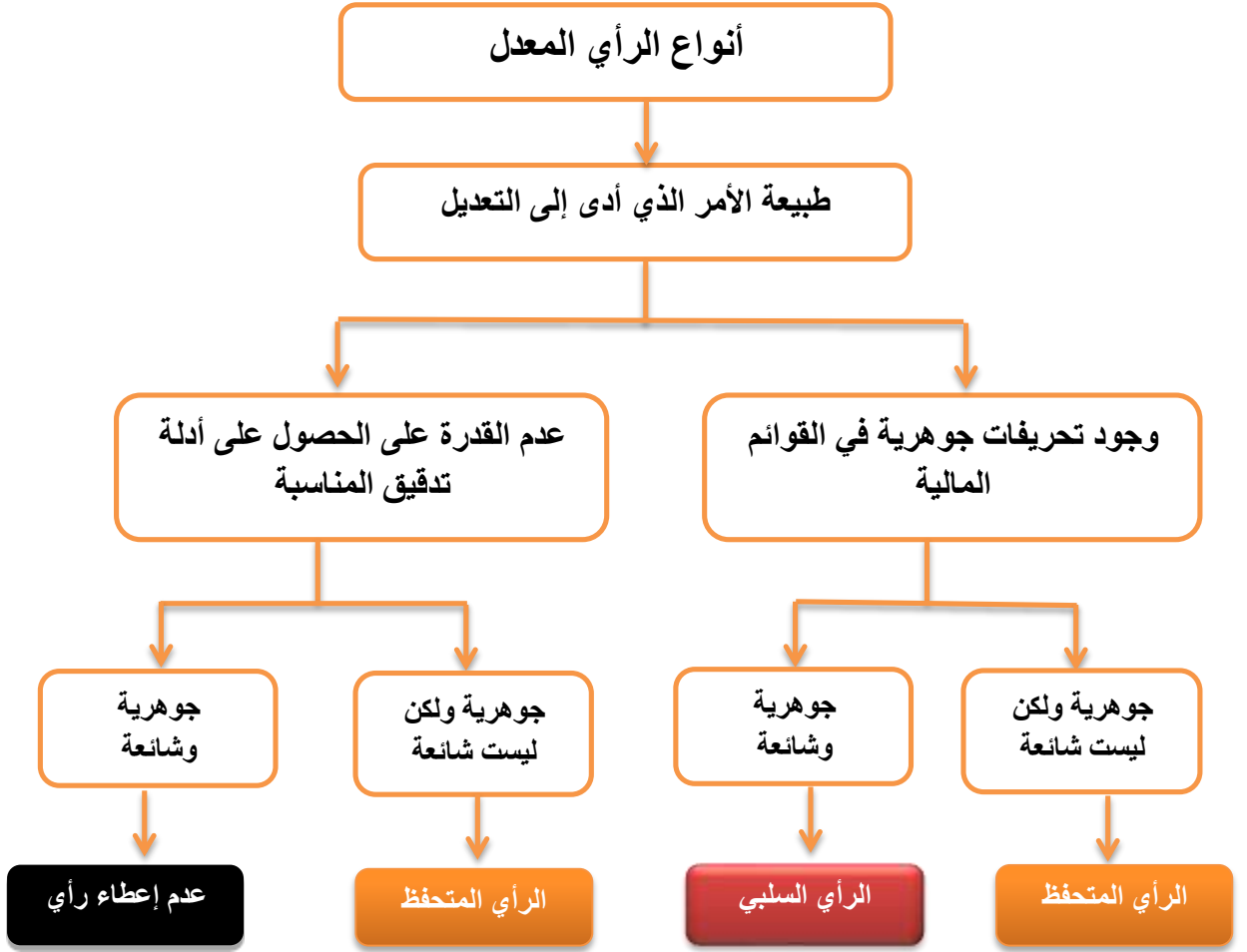
- **فقرة الأمور الأخرى في التدقيق:** تتضمن الأمور الأخرى ما يلي:
 - الإبلاغ عن أمور التخطيط والنطاق في تقريره يتطلبها نظام أو لائحة، ويرى المدقق ضرورة الإبلاغ عنها والتي لا يتم مناقشتها مع المسؤولين عن الحوكمة وإدراجها في الأمور الرئيسية للتدقيق.
 - عدم قدرة المدقق على الانسحاب من الارتباط بسبب قيد فرضته الإدارة على نطاق التدقيق، والتأثير المحتمل لعدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، لتوضيح أسباب عدم قدرته على الانسحاب.
 - الموضوعات التي قد يتطلب أو يسمح نظام أو لائحة أو ممارسة مقبولة قبولاً عاماً إدراجها ضمن فقرة الأمور الأخرى في التدقيق توضيح بعض الأمور التي توفر تفسيراً إضافياً لمسؤولياته عند تدقيق القوائم المالية أو تقرير المدقق بشأنها.

- عندما يتضمن قسم الأمور الأخرى أكثر من أمر ذو صلة بفهم المستخدمين لعمليات أو مسؤوليات المدقق أو تقريره - وفقاً لحكم المدقق- يمكن إدراج عناوين فرعية مختلفة لكل أمر.
- تضمين تقريره إشارة إلى حقيقة أنه قد تم إعداد مجموعة أخرى من القوائم المالية من قبل نفس المنشأة، طبقاً لإطار آخر ذو غرض عام وذلك في حالة إعداد المنشأة لمجموعتين من القوائم كلاهما يخضع لإطار ذو غرض عام ويوجد اختلاف بين الإطارين (على سبيل المثال أحدهما يطبق المعايير الوطنية والآخر يطبق المعايير الدولية) ويرى المدقق أن تلك الأطر مقبولة ويكون مكلف بإعداد تقرير عن القوائم المالية للمجموعتين من القوائم، وأن المدقق قد أصدر تقرير عن تلك القوائم المالية.
- **اسم الشريك المسؤول عن الارتباط:** اسم المدقق المكلف بعملية التدقيق في الجهة المشمولة بالرقابة، وقد يتطلب أيضاً اسم مدير الإدارة أو القسم الذي تقع تلك الجهة ضمن نطاق إشرافه ويتم ذلك وفقاً لما تقتضيه النظم واللوائح في الجهاز الأعلى للرقابة، مالم يمثل ذلك تهديداً لهذا المسؤول وعليه في هذه الحالة إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بذلك.
- **توقيع المدقق:** يمكن أن يشمل توقيع كل من المدقق المسؤول عن تدقيق القوائم المالية للجهة المشمولة بالتدقيق واعتماد مدير الإدارة المسؤول عنه وينظم ذلك بشكل كبير النظم واللوائح المنظمة في الأجهزة العلنا بالرقابة.
- **عنوان المدقق:** عادة يكون عنوان المدقق هو عنوان الجهاز الأعلى للرقابة أو عنوان إدارة التدقيق المختصة وفقاً للوائح والنظم الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة.
- **تاريخ تقرير التدقيق:** يؤرخ تقرير المدقق بتاريخ لا يسبق التاريخ الذي حصل فيه على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، التي يستند إليها رأيه في القوائم المالية، وذلك في تاريخ لاحق لانتهاء إدارة الجهة من إعداد القوائم المالية النهائية والإيضاحات المتممة لها، وإقرار من لديهم سلطة معترف بها بتحمل المسؤولية عنها.

ثانياً: أنواع الرأي في تقرير المدقق والأسباب التي تؤدي إلى إصدار رأي معدل في تقريره:

أ] أنواع الرأي: يتنوع رأي المدقق في القوائم المالية إلى أربع أنواع من الرأي وهي:

- الرأي النظيف (غير معدل).
 - الرأي المتحفظ.
 - الرأي السلبي (المعارض)
 - الامتناع عن إبداء الرأي.
- ويوضح الشكل التالي أنواع الرأي في تقرير المدقق:



وجدير بالذكر أن كلمة شائع في هذا الصدد يستخدم لوصف تأثيرات التحريفات على القوائم المالية، أو التأثيرات المحتملة للتحريفات على القوائم المالية - إن وجدت - والتي لم يتم اكتشافها بسبب عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة. والتأثيرات الشائعة على القوائم المالية هي، التي بحسب حكم المدقق:

- (أ) لا تقتصر على عناصر أو حسابات أو بنود معينة في القوائم المالية.
- (ب) وإذا اقتصر على ذلك، تمثل أو يمكن أن تمثل جزءاً كبيراً من القوائم المالية؛ أو
- (ج) فيما يتعلق بالإفصاحات، فإنها تكون أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية.

• وبذلك فتكون جوهرية وليست شائعة إذا لم تتعدى حدود قيمة الخطأ المحدد كأهمية نسبية وكانت ذات قيمة كبيرة بالنسبة للبند أو القائمة.

يتوقف القرار بخصوص مناسبة أي نوع من تلك الآراء المعدلة على أمرين وهما:

- طبيعة الأمر الذي أدى إلى التعديل، أي إما أن تكون القوائم المالية محرفة بشكلٍ جوهري، أو أنها - في حالة عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة - قد تكون محرفة بشكلٍ جوهري.
- حكم المدقق بشأن مدى شيوع التأثيرات أو التأثيرات المحتملة لهذا الأمر على القوائم المالية.

[ب] الظروف التي تؤدي إلى إصدار تقرير برأي غير معدل (نظيف): يصدر المدقق تقرير نظيف عندما ينتهي رأيه إلى أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، ولذلك فينبغي أن تنص فقرة الرأي في تقريره على ذلك (مرفقات أرقام 1، 2، 3، 4 نماذج لتقارير غير معدلة (نظيفة)).

عند إصدار تقرير برأي غير معدل، يجب ألا يشير المدقق إلى عمل أي خبير.

[ج] الظروف التي تؤدي إلى إصدار تقرير برأي متحفظ: يقوم المدقق بإصدار رأي متحفظ عندما:

- يستنتج - بعد الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة - أن التحريفات بمفردها أو في مجموعها، تعد جوهرية بالنسبة للقوائم المالية، لكنها ليست شائعة؛
- يكون غير قادرٍ على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة التي تشكل أساس الرأي، ولكنه يستنتج أن التأثيرات المحتملة للتحريفات غير المكتشفة على القوائم المالية - إن وجدت - يمكن أن تكون جوهرية، لكنها ليست شائعة.

ويقصد بكلمة التأثير الشائع على القوائم المالية أنه وفقاً لحكم المدقق تتوافر فيه أحد الشروط الثلاثة التالية:

- (أ) لا تقتصر على عناصر أو حسابات أو بنود معينة في القوائم المالية.
 - (ب) تمثل أو يمكن أن تمثل جزءاً كبيراً من القوائم المالية؛
 - (ج) بالنسبة للإفصاحات أن تكون أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية.
- ويجب على المدقق في هذه الحالة إخطار إدارة الجهة بملاحظاته على القوائم المالية التي توصل إليها من خلال أعمال التدقيق التي قام بها ويطالبها بإجراء التصويبات اللازمة ومراعاة طبيعة تلك التحريفات بالنسبة للعمليات التي تمت على تلك البنود وفي حالة إستجابة الإدارة يقوم بعمل إجراءات تدقيق إضافية للتأكد من أن البيانات المالية بعد التصويب لا تحتوي على تحريفات جوهرية وفي حالة ظهور تحريفات

جديدة تؤدى إلى استمرار حالة عدم التأكد من قفم البند ففجب مناقشة الأمر مع المكلفف بالحوكمة، وأن ففحفظ فف تقريره على تلك البنود، مع ففدافد الأسباب الفف أدت إلى ففحظه وأن فف نص فف فقرة الرأف على أنه باستثناء ففأفرف الأمور الموضحة فف قسم أساس الرأف المفففظ فف القوائف المائفة ففبر بعدالة ووضوح فف فمفج جوانبها الهامة طبفا لإطار إعداف الفقارفر المائفة المففب (مرفقات أرقام 7،5 نماذج لفقارفر مففظة).

[د] الظروف الفف تؤدى إلى إصدار ففقرفر برأف سلبي (معارض): ففبى المففقف رأف سلبي (معارض) فف القوائف المائفة، فف ضوء أدلة الفففقف الفف ففبف ففها رأفه مسففنفاً منها أن الففانات الوردة فف القوائف المائفة بها ففرففاة سواء بمففدها أو فف مففوها، ففد جوهرفة وشائعة فف القوائف المائفة (مرفقات رقم 6 نماذج لفقارفر برأف سلبي (معارض)).

[هـ] الامففاع عن إبداء رأف: ففمفف المففقف عن إبداء رأف عندما ففكون ففر قادر على الفصول على ما فففى من أدلة الفففقف المناسبة الفف ففشكل أساس الرأف، فف مسففنفاً المففقف أن الففأفرف المففمفلة للففففاة ففر المففشفة على القوائف المائفة قد ففكون جوهرفة وشائعة (مرفقات أرقام 9،8 نماذج لفقارفر بالامففاع عن إبداء الرأف).

عندما ففوجد ففقد على نطاق عمل المففقف ففطلب الفففبر عن رأف مفففظ أو الامففاع عن إبداء رأف، ففجب أن ففبف ففقرفر الفففقف هذا الففقد وفشفر إلى الفسوفاف المففمفلة الفف كان من الممكن ففوفها إذا لم ففوجد هذا الففقد.

فالفأاً: إففباراف أفرى عند إعداف ففقرفر المففقف:

[أ] الففقرفر عن أرقام المففارنة والأرقام المففابلة⁴:

- ففمفف الأرقام المففارنة فف المبالغ والإففصافات المففرفة فف القوائف المائفة والفصفة بفترة واحدة سابقة أو أكثر، أما الأرقام المففابلة فهف المففومات المففارنة ففب ففكون المبالغ والإففصافات الأفرى للفترة السابقة مضمفنة كجزء لا ففجزأ من القوائف المائفة للفترة الففالفة، والفصفد منها أن ففقرأ فف فقط فف علاقتها بالمبالغ والإففصافات الأفرى المففعلقة بالفترة الففالفة.
- ففجب على المففقف فففد ما إذا كانت القوائف المائفة ففضمف مففومات مففارنة مففوبة بموجب إطار الففقرفر المائف المففب، وما إذا كانت ففك المففومات مففنفة بشكل مناسب من خلال فففقف ما ففلف:
 - فففاق المففومات المففارنة مع المبالغ والإففصافات الأفرى المففروضة فف الفترة السابقة.

⁴ ISSAI 1710، المففومات المففارنة - الأرقام المناسبة والففانات المائفة المففارنة، ففرل 2018.

- السياسات المحاسبية المنعكسة في المعلومات المقارنة، تتسق مع تلك المطبقة في الفترة الحالية، أو إذا كان هناك تغيير في السياسات المحاسبية، ما إذا كانت تلك التغييرات قد تمت المحاسبة عنها بشكلٍ سليم، وعرضها والإفصاح عنها بشكلٍ كافٍ.
- الأحداث اللاحقة التي حدثت في الفترة الحالية وإذا ما كان قد تم تعديل القوائم المالية السابقة، وتحديد المعلومات المقارنة التي تتفق مع القوائم المالية المعدلة.
- عندما يتم عرض القوائم المالية المقارنة أو أرقام مقابلة، فيجب أن يشير رأي المدقق إلى كل فترة تم عرض القوائم المالية عنها، والرأي السابق في تقارير التدقيق بشأنها.
- يطلب المدقق من الإدارة شهادات عن جميع الفترات عن القوائم المالية المقارنة المشار إليها في تقرير المدقق، لإعادة تأكيد على أن الإفادات المكتوبة التي أعدها مسبقاً فيما يتعلق بالفترة السابقة لا تزال مناسبة. وفي حالة الأرقام المقابلة، يتم طلب الإفادات المكتوبة عن القوائم المالية للفترة الحالية فقط، لأن رأي المدقق يكون عن تلك القوائم المالية، التي تتضمن الأرقام المقابلة. ومع ذلك، يطلب المدقق إفادة مكتوبة محددة فيما يتعلق بأي إعادة عرض تم لتصحيح تحريف جوهري في القوائم المالية للفترة السابقة والذي يؤثر على المعلومات المقارنة.
- عند التقرير عن القوائم المالية للفترة السابقة بالتزامن مع تدقيق الفترة الحالية، إذا اختلف رأي المدقق في القوائم المالية للفترة السابقة عن الرأي الذي أبداه سابقاً، فيجب عليه الإفصاح عن الأسباب الأساسية لاختلاف الرأي في فقرة أمر آخر.
- إذا كانت القوائم المالية للفترة السابقة تم تدقيقها عن طريق مدقق آخر، فيجب على المدقق أن ينص في فقرة أمر آخر على أن القوائم المالية المقارنة لم يتم بتدقيقها، ونوع الرأي الذي توصل إليه المدقق السابق وفي حالة أن تقرير المدقق السابق يحتوي على رأي معدل أن يذكر أسباب ذلك، وتاريخ هذا التقرير. بالرغم من أن هذا لا يعفي المدقق من وجوب الحصول على ما يكفي من أدلة تدقيق مناسبة، بأن الأرصدة الافتتاحية لا تحتوي على تحريفات تؤثر بشكلٍ جوهري على القوائم المالية للفترة الحالية.
- في حالة تضمن تقرير المدقق عن الفترة السابقة رأياً متحفظاً أو رأياً عكسياً أو امتناع عن إبداء الرأي وتكون الدواعي التي أدت إلى هذا التعديل مازالت قائمة فينبغي أن يعدل تقرير المدقق فيما يخص الأرقام المقارنة، وبالرغم من الأمر الذي لم يتم حله والذي أدى إلى تعديل رأي المدقق السابق قد لا يكون ذا صلة بأرقام الفترة الحالية. فعلى المدقق دراسة تعديل رأيه إلى المتحفظ أو الامتناع عن إبداء رأي أو الرأي المعارض قد يكون مطلوباً في القوائم المالية للفترة الحالية بسبب التأثيرات أو التأثيرات المحتملة للأمر الذي لم يتم حله على قابلية الأرقام الحالية والمقابلة للمقارنة.

- في حالة التقرير عن الفترة السابقة برأى غير متحفظ وتبين للمدقق وجود تحريف جوهري يؤثر على القوائم المالية للفترة السابقة فيجب على المدقق إبلاغ التحريف للمستوى الإداري المناسب، والمكلفين بالحوكمة ما لم يكونوا جميعاً مشاركين في إدارة المنشأة، ويطلب إطلاع المدقق السابق على ذلك. وإذا تم تعديل القوائم المالية للفترة السابقة، ووافق المدقق السابق على إصدار تقرير جديد عن القوائم المالية المعدلة للفترة السابقة، فيجب على المدقق أن يعد تقريره عن الفترة الحالية فقط، وعليه أن يطلب من الإدارة تعديل أرقام المقارنة، وفي حالة رفض الإدارة إجراء ذلك، يقوم بتعديل التقرير تعديلاً ملائماً.

[ب] المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية التي تمت تدقيقها⁵:

- المعلومات الأخرى هي معلومات مالية أو غير مالية (بخلاف القوائم المالية وتقرير المدقق عليها)، المدرجة في التقرير السنوي للمنشأة. وقد يكون التقرير السنوي للمنشأة وثيقة واحدة أو مجموعة من الوثائق التي تخدم نفس الغرض.
- إن تحديد الوثائق التي تُعد مصدر للمعلومات الأخرى ومنها التقرير السنوي، غالباً ما تستند بوضوح على نظام أو لائحة أو عرف، وفي العديد من الحالات، قد تصدر الإدارة أو المكلفين بالحوكمة مجموعة من الوثائق التي تشكل معاً تقريراً سنوياً، ومع ذلك، ففي بعض الحالات، قد لا يكون واضحاً ما هي الوثائق التي تُعد أو تشمل التقرير السنوي. في مثل تلك الحالات، فإن توقيت وغرض الوثائق وأولئك المستهدفين منها والأمور التي قد تكون أساساً بتوثيق المدقق للمستندات التي تُعد أو تشمل التقرير السنوي.
- عند ترجمة التقرير السنوي إلى لغات أخرى بمقتضى نظام أو لائحة، أو عندما يتم إعداد "تقارير سنوية" متعددة بموجب قوانين مختلفة عندما تكون المنشأة مدرجة في أكثر من دولة، قد تحتاج إلى النظر عما إذا كان واحد أو أكثر من واحد من "التقارير السنوية" تشكل جزءاً من المعلومات الأخرى. وقد يوفر نظام أو لائحة محلية المزيد من الإرشادات في هذا الصدد.
- لا تعتبر من قبيل المعلومات الأخرى الإعلانات الأولية عن القوائم المالية، أو وثائق طرح الأوراق المالية، بما في ذلك نشرات الإصدار.
- يقوم المدقق بإبلاغ الإدارة أو المكلفين بالحوكمة بما يلي:
 - توقعات المدقق فيما يتعلق بالحصول على النسخة النهائية من التقرير السنوي في الوقت المناسب قبل تاريخ تقريره، بحيث يستطيع إكمال الإجراءات المطلوبة قبل تاريخ التقرير، أو إذا لم يكن ذلك ممكناً، في أقرب وقت ممكن وعلى أي حال قبل إصدار الجهة لتلك المعلومات.
 - الانعكاسات المحتملة عندما يتم الحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقرير المدقق.

⁵ ISSAI 1720، مسؤوليات المدقق المتعلقة بالمعلومات الأخرى الواردة في الوثائق المتضمنة للبيانات المالية المدققة، إبريل 2018.

- عند إتاحة المعلومات الأخرى للمستخدمين عبر الموقع الإلكتروني فقط، فإن نسخة المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها من المنشأة، وليس مباشرة من موقع المنشأة، هي الوثيقة ذي الصلة التي سينفذ عليها المدقق إجراءاته ولا يتحمل أية مسؤولية بموجب هذا للبحث عن المعلومات الأخرى، بما في ذلك المعلومات الأخرى التي قد تكون على الموقع الإلكتروني للمنشأة، ولا لتنفيذ أية إجراءات للتأكد من أن المعلومات الأخرى يتم عرضها بشكل مناسب على الموقع الإلكتروني للمنشأة، أو غير ذلك قدتم نقلها أو عُرضت إلكترونيا بشكل مناسب.
- لا يمثل تدقيق المعلومات الأخرى عملية تأكد بالنسبة لتلك المعلومات إلا إذا كان ذلك مطلوب وفقاً لنظام أو لائحة، وبالرغم من ذلك يجب قراءة المعلومات الأخرى وأخذها في الحسبان، لأن المعلومات الأخرى التي لا تتسق بشكل جوهري مع القوائم المالية أو معرفة المدقق التي تم الحصول عليها عند القيام بعملية التدقيق قد تشير إلى وجود تحريف جوهري في القوائم المالية، أو وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى، وقد يضعف أي منهما من مصداقية القوائم المالية وتقرير المدقق بشأنها. وقد تؤثر تلك التحريفات الجوهرية أيضاً بشكل غير مناسب على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، الذين يتم إعداد تقرير المدقق لهم.
- كما قد تساعد عملية تدقيق المعلومات الأخرى المدقق في الالتزام بمتطلبات قواعد سلوك وآداب المهنة التي تتطلب من المدقق تجنباً لارتباط عن علم بمعلومات يعتقد المدقق أنها تحتوي على عبارة خاطئة أو مضللة بشكل جوهري، أو قوائم أو معلومات مُعدة بإهمال، أو تحذف أو تحجب معلومات مطلوب تضمينها في حين أن ذلك الحذف أو الحجب يعد مضللاً.
- يجب على المدقق القيام بما يلي:
 - تحديد، من خلال المناقشة مع الإدارة، ماهية الوثائق التي تشكل التقرير السنوي، والطريقة والتوقيت المخطط من المنشأة لإصدار تلك الوثائق.
 - وضع الترتيبات المناسبة مع الإدارة للحصول في الوقت المناسب، على النسخة النهائية من الوثائق التي تشكل التقرير السنوي، وإذا كان ذلك ممكناً، قبل تاريخ تقرير المدقق.
 - عندما لا تكون بعض أو جميع الوثائق المحددة متاحة حتى بعد تاريخ تقرير المدقق، يطلب من الإدارة تقديم افادة مكتوبة بأن النسخة النهائية للوثائق سيتم تقديمها للمدقق عند توافرها، وقبل أن تصدرها المنشأة، بحيث يستطيع المدقق إكمال إجراءاته.
- يجب على المدقق قراءة المعلومات الأخرى لتحديد أية اختلافات هامة بينها وبين القوائم المالية التي قام بتدقيقها.
- إذا تبين للمدقق وجود اختلاف هام، يجب عليه تحديد ما إذا كانت القوائم المالية التي قام بتدقيقها تحتاج إلى تعديل أم أن المعلومات الأخرى المرافقة هي التي يجب تعديلها.

- إذا علم المدقق بأن المعلومات الأخرى المرافقة تحتوي على أي تحريف هام للحقائق قبل تاريخ التقرير، يجب عليه مناقشة الأمر مع إدارة الجهة والمكلفين بالحوكمة، وإذا لم يتم تصحيح تلك المعلومات يجب أن يأخذ في الحسبان انعكاس ذلك على تقريره وإبلاغ المكلفين بالحوكمة عن كيفية تخطيط عملية التدقيق لمعالجة التحريف الجوهرى في تقريره.
- إذا خُصَّ المدقق إلى وجود تحريف جوهرى في المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها بعد تاريخ التقرير، يجب عليه:
 - تنفيذ الإجراءات اللازمة بحسب الظروف، إذا تم تصحيح المعلومات الأخرى.
 - اتخاذ التصرف المناسب إذا لم يتم تصحيح المعلومات الأخرى بعد إبلاغ المكلفين بالحوكمة، أخذاً في الحسبان الحقوق والالتزامات القانونية، وكذا السعي إلى لفت اهتمام المستخدمين الذين يُعد لهم تقرير عن التحريف الجوهرى غير المصحح بشكل مناسب.
- يجب أن يتضمن تقرير المدقق قسماً منفصلاً ضمن الأمور الرئيسية بالتدقيق أو أمور التدقيق الأخرى - وفقاً لما هو مناسب - بعنوان "المعلومات الأخرى"، موضحاً به أن إدارة الجهة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، وتحديد المعلومات الأخرى التي حصل عليها قبل تقريره، والمعلومات الأخرى المتوقع حصوله عليها بعد تقريره، وموضحاً أن رأى المدقق لا يغطيها وبالتالي فإنه لم ولن يبدي رأياً كمدقق عنها ولن يوفر أى شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدى فيها، مع وصف مسؤولياته كمدقق ذات العلاقة بقراءة ومراعاة المعلومات الأخرى، والتقرير عنها.
- إذا كان مطلوب من المدقق بموجب نظام أو لائحة الإشارة إلى المعلومات الأخرى في تقريره باستخدام تصميم أو صياغة محددة، فيجب أن يشير تقريره لذلك، مع تحديد المعلومات الأخرى التي حصل عليها المدقق قبل تاريخ تقريره، وصفا لمسؤولياته فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى وفقاً لما يقضى به هذا النظام أو تلك اللائحة، عبارة توضح نتيجة عمله لهذا الغرض.

[ج] اعتبارات تدقيق قائمة مالية واحدة وعناصر أو حسابات أو بنود محددة⁶:

- إذا كلف المدقق بإعداد تقرير عن قائمة مالية واحدة أو عن عنصر محدد في قائمة مالية بالتزامن مع ارتباط لتدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية للجهة المشمولة بالرقابة، فيجب عليه ابداء رأى منفصل لكل ارتباط.
- يجب عدم نشر القائمة المالية الواحدة التي تم تدقيقها أو العنصر المحدد مع قائمة مالية تم تدقيقه مع المجموعة الكاملة من القوائم المالية للجهة المشمولة بالرقابة. حتى إذا استنتج المدقق أن عرض القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في

⁶ معيار المدققة الدولي 805، اعتبارات مدققة قائمة مالية واحدة وعناصر وحسابات أو بنود محددة في قائمة مالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017.

- قائمة مالية لا يختلف بشكل كاف عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية، وفي حالة حدوث ذلك يطالب الإدارة بتصحيح الوضع.
- يجب على المدقق أيضاً أن يميز بين الرأي في القائمة المالية الواحدة أو عن العنصر المحدد في قائمة مالية والرأي في المجموعة الكاملة من القوائم المالية.
 - يجب ألا يصدر المدقق تقريره الذي يحتوي على رأي في القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في قائمة مالية حتى يكون مقتنعاً بهذا التمييز وبمراعاة ما يلي:
 - إذا توصل المدقق إلى أنه من الضروري إبداء رأي معارض أو الامتناع عن إبداء الرأي في المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة ككل، فلا يمكن للمدقق إصدار رأياً غير معدل في تقريره عن قائمة مالية واحدة والتي تشكل جزءاً من تلك القوائم المالية أو عن عنصر محدد من تلك القوائم المالية، وذلك لأن هذا الرأي غير المعدل يتناقض مع الرأي المعارض أو الامتناع عن إبداء الرأي في المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة ككل.
 - يمكن للمدقق إذا توصل إلى أنه من الضروري إبداء رأي معارض أو الامتناع عن إبداء الرأي في المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة ككل، إلا أنه - في سياق عملية تدقيق منفصلة لعنصر محدد في تلك القوائم المالية - يرى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل بشأن هذا العنصر، فيجب عليه أن يقوم بذلك فقط في الحالات التالية:
 - لا يوجد نظام أو لائحة تمنع من فعل ذلك.
 - الرأي الذي تم إبدائه في تقرير المدقق لم يتم نشره مع تقريره الذي يحتوي على رأي معارض أو الامتناع عن إبداء الرأي.
 - العنصر لا يمثل نسبة كبيرة في المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة.
 - إذا كانت القائمة المالية الواحدة تمثل نسبة كبيرة من المجموعة الكاملة من القوائم المالية وكان رأي المدقق في المجموعة الكاملة ككل رأياً معارضاً أو امتناعاً عن إبداء الرأي، فلا يمكن للمدقق أن يبدي رأياً غير معدل عن القائمة المالية الواحدة، حتى لو كان تقرير المدقق عن القائمة المالية الواحدة لم يتم نشره مع تقرير المدقق الذي يحتوي على رأياً معارضاً أو الامتناع عن إبداء الرأي.
 - يجب على المدقق مراعاة انعكاسات بعض الأمور المضمنة في تقريره عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة مثل إصداره رأياً معدل، أو فقرات لفت الانتباه أو الأمور الأخرى، أو وجود شك في الاستمرارية، أو تحديده لتحريف جوهرى غير مصحح على تقريره عن تدقيق قائمة واحدة أو عنصر أو حساب.

[د] إعتبرات تدقيق القوائم المالية الملخصة⁷:

- القوائم المالية الملخصة هي معلومات مالية تاريخية مُشتقة من قوائم مالية، ولكنها تحتوي تفاصيل أقل من القوائم المالية، بينما لا تزال توفر عرض يتسق مع العرض الوارد في القوائم المالية للموارد الاقتصادية للجهة المشمولة بالرقابة، أو التزاماتها في لحظة زمنية معينة، أو التغييرات فيها خلال فترة من الزمن.
- يمكن للمدقق التقرير عن القوائم المالية الملخصة عند تكليفه بالقيام بتدقيق القوائم المالية لمجموعة كاملة من القوائم المالية التي تم اشتقاق القوائم المالية الملخصة منها.
- يبني المدقق رأيه عن القوائم المالية الملخصة بتنفيذ الإجراءات التالية:
 - ❖ تقويم ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تفصح بشكل كاف عن طبيعتها الملخصة وتحدد القوائم المالية الكاملة المدققة.
 - ❖ عندما لا تكون القوائم المالية الملخصة مصحوبة بالقوائم المالية الكاملة المدققة، فيجب تقويم ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تبين بوضوح:
 - (i) ممن أو من أين يتم الحصول على القوائم المالية الكاملة المدققة.
 - (ii) النظام أو اللائحة التي تنص على الحاجة لتوفير القوائم المالية الكاملة المدققة للمستخدمين المعنيين للقوائم المالية الملخصة، والتي تضع الضوابط لإعداد القوائم المالية الملخصة.
 - ❖ تقويم ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تفصح بشكل كاف عن الضوابط المطبقة.
 - ❖ مقارنة القوائم المالية الملخصة بالمعلومات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الكاملة المدققة، لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تتفق مع المعلومات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الكاملة المدققة، أو يمكن أن يعاد حسابها منها.
 - ❖ تقويم ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة قد تم إعدادها طبقاً للضوابط المطبقة.
 - ❖ تقويم - في ضوء الغرض من القوائم المالية الملخصة - ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تحتوي على معلومات ضرورية، وعند مستوى مناسب من التجميع، بحيث لا تكون مضللة بحسب الظروف.
 - ❖ تقويم ما إذا كانت القوائم المالية التدقيق متاحة للمستخدمين المعنيين للقوائم المالية الملخصة بدون صعوبة كبيرة، ما لم ينص نظام أو لائحة على أنه لا حاجة لأن تكون متاحة، وتضع الضوابط لإعداد القوائم المالية الملخصة.
- عندما يخلص المدقق إلى أن الرأي غير المعدل عن القوائم المالية الملخصة هو المناسب، فيجب أن يستخدم إحدى العبارات التالية:

⁷ معيار المدققة الدولي 810، إعتبرات إعداد التقارير عن القوائم مالية الملخصة، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017.

- ❖ تتسق القوائم المالية الملخصة المرفقة، من جميع الجوانب الجوهرية، مع القوائم المالية الكاملة المدققة، طبقاً لضوابط المطبقة.
- ❖ تعد القوائم المالية الملخصة المرفقة ملخص عادل للقوائم المالية الكاملة المدققة، طبقاً ل [الضوابط المطبقة].
- إذا اكتشف المدقق وجود عدم اتساق جوهري بين القوائم الملخصة والمجموعة الكاملة من القوائم، فيجب عليه مناقشة الأمر مع الإدارة. وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة أو المعلومات الواردة في الوثيقة التي تحتوي على القوائم المالية الملخصة وتقرير المدقق عنها تحتاج إلى تعديل. وإذا حدد أن تلك المعلومات تحتاج إلى تعديل، وترفض الإدارة أن تعدل المعلومات عند الضرورة، يجب على المدقق أن يتخذ التصرف المناسب بحسب الظروف، بما في ذلك الأخذ في الحسبان الانعكاسات على تقرير المدقق عن القوائم المالية الملخصة.
- يتضمن التقرير عن القوائم المالية الملخصة العناصر الأساسية التالية وبالترتيب التالي:
 - ⊗ العنوان: يعنون التقرير بعبارة تقرير المدقق عن القوائم المالية الملخصة.
 - ⊗ الموجه إليهم التقرير.
 - ⊗ تحديد للقوائم المالية التي تم تدقيقها واستخراج القوائم المالية الملخصة منها.
 - ⊗ إشارة إلى تاريخ تقرير المدقق على القوائم المالية التي تم استخراج القوائم المالية الملخصة منها ونوع الرأي الوارد بالتقرير.
 - ⊗ إبداء الرأي عما إذا كانت المعلومات الواردة في القوائم المالية الملخصة متفقة مع القوائم المالية التي تم تدقيقها والتي تم استخراجها منها. وفي حالة ما إذا كان قد أصدر تقريراً يبدي فيه رأياً معديلاً على القوائم المالية الكاملة إلا أنه مقتنع بعرض القوائم المالية الملخصة، فإن تقرير المدقق عن القوائم المالية الملخصة يجب أن يذكر أنه بالرغم من اتساقها مع القوائم المالية الكاملة إلا أن القوائم المالية الملخصة قد تم استخراجها من قوائم مالية صدر عنها تقرير برأي معدل.
 - ⊗ عبارة أو إشارة إلى الايضاح المرفق مع القوائم المالية الملخصة والذي يبين أنه للحصول على تفهم أفضل للأداء المالي للجهة والمركز المالي لها وكذلك لنطاق أعمال التدقيق التي تمت وانه يتعين قراءة القوائم المالية الملخصة مع القوائم المالية الكاملة وتقرير التدقيق الصادر عنها.
 - ⊗ تاريخ التقرير.
 - ⊗ عنوان المدقق.

☒ توقيع المدقق.

تدقيق ما قبل الإصدار:

- ينبغي القيام بتدقيق ما قبل الإصدار من قبل مستوى إشرافي أعلى في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة عند تدقيق القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة والقيام بالآتي:
- التأكد من تعيين فاحص ما قبل الإصدار.
- مناقشة الأمور الجوهرية التي قد تطرأ أثناء عملية التدقيق وتشمل تلك التي تم تحديدها أثناء تدقيق ما قبل الإصدار مع فاحص ما قبل الإصدار.
- عدم إصدار تقرير التدقيق قبل استكمال تدقيق ما قبل الإصدار.
- أداء تدقيق ما قبل الإصدار بالنسبة لمهام التدقيق الآخري يجب أن يتبع المستوي الاشرافي الأعلى نفس المتطلبات.
- ينبغي أن يحتوي تدقيق ما قبل الإصدار على تقييم موضوعي لما يلي:
 - الأحكام الشخصية الجوهرية التي اتخذها فريق العمل.
 - النتائج التي تم التوصل إليها عند صياغة تقرير التدقيق.
- في حالة حدوث اختلافات في الرأي داخل فريق العمل مع أولئك الذين تم استشارتهم، وكذلك بين المستوي الإداري الأعلى وفاحص ما قبل الإصدار، ينبغي على فريق العمل إتباع سياسات الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة وإجراءاته للتعامل مع مثل هذه الأمور وحلها.
- إذا حدد المدقق معلومات تتعارض مع النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بموضوع هام فعليه أن يوثق كيفية معالجة هذا التعارض عند تكوين استنتاجه النهائي.
- ينبغي على المستوي الاشرافي الأعلى من خلال تدقيقه لتوثيق عملية التدقيق والمناقشة مع فريق العمل وقبل إصدار تقرير التدقيق أن يكون على قناعة بأنه قد تم الحصول على أدلة كافية وملائمة وذلك لدعم النتائج التي تم التوصل إليها من أجل إصدار تقرير التدقيق.

مرفق رقم (1)

نموذج رقم (1) تقرير المدقق عن القوائم المالية لمنشأة مدرجة، معدة طبقاً لإطار عرض

عادل

هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق بافتراض الظروف التالية:

- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. عملية التدقيق لا تتضمن تدقيق قوائم موحدة (أي أن معيار التدقيق 1600 لا ينطبق عليها).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (إطار ذو غرض عام)
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الواردة في معيار التدقيق (1210)
- حُصِنَ المدقق إلى رأي غير معدل (أي نظيف)، ويعد ذلك مناسباً استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة لمنظمة الانتوساي.
- استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، حُصِنَ المدقق إلى عدم وجود تأكيد جوهري ذو علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة طبقاً لمعيار التدقيق (1570)
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (1701)
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

تقرير عن تدقيق القوائم المالية

الرأي:

لقد دققنا القوائم المالية لشركة أ ب ج (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 201x، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 201x وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

أساس الرأي:

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بمنظمة الانتوساي ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية في تقريرنا. ونحن

مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في منظمة الانتوساي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية. كما وفيما أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمر الرئيسية للتدقيق:

الأمر الرئيسية للتدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

[وصف كل أمر رئيس للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (1701)]

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي والإصدارات الأخرى المعتمدة في هذا الخصوص وأحكام نظام الشركات عن التدقيق الداخلي التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهريٍ سواء بسبب غشٍ أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الجهة المشمولة بالرقابة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، وعن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الجهة المشمولة بالرقابة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الجهة المشمولة بالرقابة. (يجب على المدقق أن يسمي هنا من هم المكلفون بالحوكمة وفقاً لما يقضى به معيار التدقيق (1260))

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهريٍ سواء بسبب غشٍ أو خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا، والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة ستكشف دائماً تحريفاً جوهرياً عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غشٍ أو خطأ، وتعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية التدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال عملية التدقيق، وعلنا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غشٍ أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غشٍ أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظر أن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز التدقيق الداخلي.

- الحصول على فهم للتدقيق الداخلي ذات الصلة بعملية التدقيق، من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية التدقيق الداخلي للجهة المشمولة بالرقابة.

• تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

• استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الجهة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الجهة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

• تقويم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً. لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للتدقيق والنتائج المهمة لعملية التدقيق، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في التدقيق الداخلي اكتشفناها خلال التدقيق.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد أننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعندما يكون ذلك منطبقاً، الضمانات ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسية للتدقيق. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية لفعل ذلك من المتوقع أن تفوق فوائد الاهتمام العام من ذلك الإبلاغ بشكل معقول.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

سيختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المدقق اعتماداً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى للمدقق التي يحددها نظام أو لائحة أو معايير تدقيق أخرى. ويجب تناول الأمور التي تناولها نظام آخر أو لائحة أخرى أو معايير تدقيق أخرى (والمشار إليها بـ "مسؤوليات التقرير الأخرى") ضمن هذا القسم ما لم تتناول مسؤوليات التقرير الأخرى نفس الموضوعات التي عرضت في ضوء مسؤوليات التقرير، والمطلوبة بموجب معايير التدقيق كجزء من قسم التقرير عن تدقيق القوائم المالية. وقد يتم الجمع بين التقرير عن مسؤوليات التقرير الأخرى، التي تتناول نفس الموضوعات التي تتطلبها معايير التدقيق (أي تضمينها في قسم التقرير عن تدقيق القوائم المالية تحت عناوين فرعية مناسبة) بشرط أن تميز الصياغة الواردة في تقرير المدقق بوضوح مسؤوليات التقرير الأخرى من مسؤوليات التقرير التي تتطلبها معايير التدقيق عندما يوجد مثل ذلك الاختلاف.

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل

[الاسم]

(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك مناسباً)

[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]

مرفق رقم (2)

نموذج رقم (2) تقرير المدقق عن القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة، معدة طبقاً لإطار عرض عادل:

- لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق يتم افتراض الظروف التالية:
- عملية تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. التدقيق هي مجموعة لمنشأة لها منشآت تابعة (أي أن معيار التدقيق 1600 ينطبق)
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة وفقاً لإطار ذو غرض عام.
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة الواردة في معيار التدقيق (1210).
- خُصَّ المدقق إلى رأي غير معدل (أي نظيف)، ويعد ذلك مناسباً استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على عملية التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في منظمة الانتوساى.
- استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، خُصَّ المدقق إلى عدم وجود تأكيد جوهري ذو علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة طبقاً لمعيار التدقيق (1570).
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (1701).
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية الموحدة عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية الموحدة، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

تقرير عن تدقيق القوائم المالية الموحدة.

الرأي:

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لشركة أ ب ج ومنشآتها التابعة (المجموعة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في 20xx/12/31، وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة. وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 20xx/12/31 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالتدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة في الإنتوساي ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية الموحدة في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة. كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمور الرئيسية للتدقيق:

الأمور الرئيسية للتدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند قيامنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيق القوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. [وصف كل أمر رئيس للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (1701)]

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة:

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها العادل، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة، وعن أحكام نظام الشركات للتدقيق الداخلي التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريفٍ جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة المجموعة على البقاء كمجموعة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، وعن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة. [يجب على المدقق أن يسمي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الجهة التي يدققها وذلك وفقاً لمعيار التدقيق

[(1260)]

مسؤولية المدقق عن تدقيق القوائم المالية الموحدة:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريفٍ جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن

غش أو خطأ، وتعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة. وكجزء من عملية التدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال عملية التدقيق. وعلنا أيضاً:

• تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهرية ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز التدقيق الداخلي.

• الحصول على فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق، من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.

• تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

• استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرية ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على البقاء كمجموعة مستمرة.

وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرية، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

• تقويم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

• الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية تدقيق المجموعة. ونظل المسؤولون الوحيدون عن رأينا.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للتدقيق والنتائج المهمة للتدقيق، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال عملية التدقيق.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد أننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعندما يكون ذلك منطبقاً، الضمانات ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسية للتدقيق. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية لفعل ذلك من المتوقع أن تفوق فوائد الاهتمام العام من ذلك الإبلاغ بشكل معقول.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

سيختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المدقق اعتماداً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى للمدقق التي يحددها نظام أو لائحة أو معايير تدقيق أخرى. ويجب تناول الأمور التي تناولها نظام آخر أو لائحة أخرى أو معايير تدقيق أخرى والمشار إليها بـ "مسؤوليات التقرير الأخرى" ضمن هذا القسم ما لم تتناول مسؤوليات التقرير الأخرى نفس الموضوعات التي عرضت في ضوء مسؤوليات التقرير، والمطلوبة بموجب معايير التدقيق كجزء من قسم التقرير عن تدقيق القوائم المالية. وقد يتم الجمع بين التقرير عن مسؤوليات التقرير الأخرى، التي تتناول نفس الموضوعات التي تتطلبها معايير التدقيق أي تضمينها في قسم التقرير عن تدقيق القوائم المالية تحت عناوين فرعية مناسبة بشرط أن تميز الصياغة الواردة في تقرير المدقق بوضوح مسؤوليات التقرير الأخرى من مسؤوليات التقرير التي تتطلبها معايير التدقيق عندما يوجد مثل ذلك الاختلاف.

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل

[الاسم].

(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك مناسباً)

[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]

مرفق رقم (3)

نموذج رقم (3) تقرير المدقق عن القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، معدة طبقاً لإطار عرض عادل.

- لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق يتم افتراض الظروف التالية:
- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. التدقيق ليست تدقيق مجموعة (أي أن معيار التدقيق 1600 لا ينطبق).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة.
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الواردة في معيار التدقيق (1210)
- خُصَّ المدقق إلى رأي غير معدل (أي نظيف)، ويعد ذلك مناسباً استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة.
- استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، خُصَّ المدقق إلى عدم وجود تأكيد جوهري ذو علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة طبقاً لمعيار التدقيق (1570).
- المدقق غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (1701)، ولم يقرر بخلاف ذلك.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- لا يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.
- للإشارة إلى وصف مسؤوليته الواردة في الموقع الإلكتروني يختار المدقق سلطة مناسبة.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]
الرأي:

لقد دققنا القوائم المالية لشركة أ ب ج (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 201×، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 201×، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة.

أساس الرأي:

لقد قمنا بعملية التدقيق طبقاً لمعايير الانتوساي ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما وفيها أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة وأحكام نظام الشركات وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري سواء بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، وعن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة. (يجب على المدقق أن يسمي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الشركة التي يراجعها وذلك وفقاً لمعيار التدقيق (1260).

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة ستكشف دائماً تحريفاً جوهرياً عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية. ويوجد المزيد من الوصف لمسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية في الموقع الإلكتروني للمنظمة على رابط الموقع ويشكل هذا الوصف جزء من تقريرنا.

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك مناسباً)
[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]

مرفق رقم (4)

نموذج رقم (4) تقرير المدقق عن القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، معدة طبقاً لإطار التزام ذو غرض عام:

- لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق يتم افتراض الظروف التالية:
- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، مطلوبة بموجب نظام أو لائحة. تدقيق ليست تدقيق مجموعة أي أن معيار التدقيق (1600 لا ينطبق).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة، طبقاً لإطار التقرير المالي (النظام س ص ع) للدولة س أي أن إطار التقرير المالي يشمل نظام أو لائحة، مصمم لتلبية الاحتياجات المشتركة للمعلومات المالية لقطاع عريض من المستخدمين، ولكنه ليس إطار عرض عادل.
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الواردة في معيار التدقيق (1210).
- خلص المدقق إلى رأي غير معدل (أي نظيف)، ويعد ذلك مناسباً استناداً إلى أدلة تدقيق التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على عملية التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة.
- استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، خلص المدقق إلى عدم وجود تأكيد جوهري ذو علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة طبقاً لمعيار التدقيق (1570)
- المدقق غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (1701)، ولم يقرر بخلاف ذلك.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم. لا يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

الموجه إليه (المناسب)

الرأي:

لقد دققنا القوائم المالية لشركة أ ب ج (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 201، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة للشركة معدة من جميع الجوانب الجوهرية، طبقاً للنظام س ص ع للدولة س.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالتدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما وفيها أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في التدقيق.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية طبقاً للنظام س ص ع للدولة س، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري سواء بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك. والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة. [يجب على المدقق أن يسمي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الشركة التي يراجعها وذلك وفقاً لمعيار التدقيق (1260)]

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن التدقيق الذي تم القيام به طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة سيكشف دائماً تحريفاً جوهرياً عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من التدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال التدقيق، وعلينا أيضاً: -

• تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

• الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق، من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

• تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خُصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للتدقيق والنتائج المهمة للتدقيق، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال التدقيق.

**الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك مناسباً)
[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]
[تاريخ التقرير]**

مرفق رقم (5)

نموذج رقم (5) تقرير برأي متحفظ بسبب تحريف جوهري في القوائم المالية:

- لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق، يتم افتراض الظروف التالية:
- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. التدقيق ليست تدقيق مجموعة (أي أن معيار التدقيق (1600) لا ينطبق).
- تم اعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى التي المعتمدة لإطار ذو غرض عام.
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الواردة في معيار التدقيق (1210)
- تم تحريف المخزون. ويعد التحريف جوهري، لكنه غير شائع في القوائم المالية (أي أن الرأي المتحفظ هو المناسب).
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في منظمة الإنتوساي.
- استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، خلص المدقق إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري ذو علاقة بأحداث أو ظروف، قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، طبقاً لمعيار التدقيق (1570)
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق، طبقاً لمعيار التدقيق (1701)
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن المسؤولين عن اعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

تقرير عن تدقيق القوائم المالية

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة أ ب ج (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 201، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة. وفي رأينا، وباستثناء تأثيرات الأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 201 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة.

أساس الرأي المتحفظ:

لم تظهر إدارة الشركة المخزون المُسجل في قائمة المركز المالي ب. ××× بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل ولكن أظهرته بالتكلفة فقط، مما يمثل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى وتشير سجلات الشركة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما الأقل، فإن المخزون ينبغي تخفيضه بمبلغ ××× وصولاً لصافي قيمته القابلة للتحقق، وبالتالي ستزيد تكلفة المبيعات ب××× وستنخفض ضريبة الدخل وصافي الدخل، وحقوق المساهمين ب××× و×××، و××× على التوالي. لقد قمنا بالتدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة في الانتوساي ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في الانتوساي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما وفينا بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

الأمر الرئيسية للتدقيق:

الأمر الرئيسية للتدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تمت معالجة تلك الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. وبالإضافة للأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ، لقد حددنا أن الأمور الموضحة أدناه ستكون أمور رئيسة للتدقيق سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

[وصف لكل أمر رئيس للتدقيق، طبقاً لمعيار التدقيق (1701)]

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

انظر نموذج رقم (1)

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:

انظر نموذج رقم (1)

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

انظر نموذج رقم (1)

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك مناسباً)
[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]
[تاريخ التقرير]

مرفق رقم (6)

نموذج رقم (6) تقرير برأي معارض بسبب تحريف جوهرى في القوائم المالية الموحدة:

- لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق، يتم افتراض الظروف التالية:
- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. التدقيق هي تدقيق مجموعة لمنشأة مع منشآت تابعة (أي أن معيار التدقيق (1600) ينطبق).
- تم اعداد القوائم المالية الموحدة من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى لإطار ذو غرض عام.
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة الواردة في معيار التدقيق (1210).
- القوائم المالية الموحدة مُحرفة بشكلٍ جوهرى بسبب عدم توحيد شركة تابعة، ويعد التحريف الجوهري شائعاً في القوائم المالية الموحدة، ولم يتم تحديد تأثيرات التحريف على القوائم المالية الموحدة، نظراً لأنه من غير الممكن عملياً القيام بذلك (أي أن الرأي المعارض هو المناسب).
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في الانتوساى.
- استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، خلص المدقق إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهرى ذو علاقة بأحداث أو ظروف، قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، طبقاً لمعيار التدقيق (1570)
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق، طبقاً لمعيار التدقيق (1701) يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن المسؤولين عن اعداد هذه القوائم بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

تقرير عن تدقيق القوائم المالية

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة أ ب ج (الشركة) ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 201x، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة. وفي رأينا، وباستثناء تأثيرات الأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 201 × وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة لها.

أساس الرأي المتحفظ:

مخزون الشركة مُسجل في قائمة المركز المالي ب ××× ولم تظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ولكن أظهرته بالتكلفة فقط، مما يمثل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة. وتشير سجلات الشركة إلى أنه لو

أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما الأقل، فإن المخزون ينبغي تخفيضه بمبلغ $\times\times\times$ وصولاً لصافي قيمته القابلة للتحقق، وبالتالي ستزيد تكلفة المبيعات ب $\times\times\times$ ، وستتخفض ضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق المساهمين ب $\times\times\times$ ، و $\times\times\times$ على التوالي.

لقد قمنا بالتدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة في الإنتوساي ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في الإنتوساي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما وفينا بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

الأمور الرئيسية للتدقيق:

الأمور الرئيسية للتدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تمت معالجة تلك الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. وبالإضافة للأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ، لقد حددنا أن الأمور الموضحة أدناه ستكون أمور رئيسية للتدقيق سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

[وصف لكل أمر رئيس للتدقيق]

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

انظر نموذج رقم (1)

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:

انظر نموذج رقم (1)

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

انظر نموذج رقم (1)

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك مناسباً)
[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]

مرفق رقم (7)

نموذج رقم (7) تقرير برأي رأي متحفظ بسبب عدم قدرة المدقق على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق فيما يتعلق بمنشأة أجنبية زميلة.

لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق، يتم افتراض الظروف التالية:

- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. التدقيق هي تدقيق مجموعة لمنشأة مع منشآت تابعة (أي أن معيار التدقيق 1600 ينطبق).
- تم اعداد القوائم المالية الموحدة من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة لإطار ذو غرض عام.
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الواردة في معيار التدقيق (1210)
- المدقق كان غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، فيما يتعلق بالاستثمار في منشأة أجنبية زميلة. وتعد التأثيرات المحتملة لعدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة جوهرية، لكنها ليست شائعة في القوائم المالية الموحدة (أي أن الرأي المتحفظ هو المناسب).
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في الانتوساى.
- استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، خلص المدقق إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهرى ذو علاقة بأحداث أو ظروف، قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، طبقاً لمعيار التدقيق (1705).
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق، طبقاً لمعيار التدقيق (1701).
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية الموحدة عن المسؤولين عن اعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية الموحدة، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

تقرير عن تدقيق القوائم المالية الموحدة:

رأي متحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة أ ب ج وشركاتها التابعة (المجموعة) ، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 201x، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة. وفي رأينا، وباستثناء التأثيرات المحتملة للأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 201x، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة

المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة.

أساس الرأي المتحفظ:

سُجل استثمار المجموعة في الشركة س ص ع - وهي منشأة أجنبية زميلة تم الاستحواذ عليها خلال العام، وتمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 201x- بمبلغ ×××، وحصة الشركة أ ب ج من صافي دخل شركة س ص ع تم تضمينه في دخل الشركة أ ب ج للسنة المنتهية في ذلك التاريخ بمبلغ ×××. وكنا غير قادرين على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، بشأن المبلغ الدفترى لاستثمار الشركة أ ب ج في الشركة س ص ع كما في 31 ديسمبر 201x، وحصة الشركة أ ب ج من صافي دخل شركة س ص ع عن هذه السنة بسبب منعنا من الوصول إلى المعلومات المالية والإدارة ومدققي شركة س ص ع. وبالتالي لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت أية تعديلات على تلك المبالغ كانت ضرورية. لقد قمنا بالتدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة في الانتوساي ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية الموحدة في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة طبقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في الانتوساي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، كما وفيها بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

الأمر الرئيسية للتدقيق:

الأمر الرئيسية للتدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تمت معالجة تلك الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. وبالإضافة للأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ، لقد حددنا أن الأمور الموضحة أدناه ستكون أمور رئيسة للتدقيق سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

[وصف لكل أمر رئيس للتدقيق]

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة:

[انظر نموذج رقم (2)]

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية الموحدة:

[انظر نموذج رقم (2)]

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

[انظر نموذج رقم (2)]

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك مناسباً)
[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]
[تاريخ التقرير]

نموذج رقم (8) تقرير بالامتناع عن ابداء رأي، بسبب عدم قدرة المدقق على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، عن عنصر واحد في القوائم المالية الموحدة.
لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق، يتم افتراض الظروف التالية:

- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة منشأة غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل.
- والتدقيق هو تدقيق مجموعة - منشأة ومنشأتها التابعة - (أي أن معيار التدقيق 1600 ينطبق) .
- تم اعداد القوائم المالية الموحدة من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة (إطار ذو غرض عام)
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة الواردة في معيار التدقيق (1210)
- المدقق كان غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، عن عنصر واحد في القوائم المالية الموحدة. أي أن المدقق لم يتمكن أيضاً من الحصول على أدلة تدقيق بشأن المعلومات المالية للاستثمار في مشروع مشترك، والذي يمثل ما يزيد عن 90% من صافي أصول المنشأة. وتعد التأثيرات المحتملة لعدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة جوهرية وشائعة في القوائم المالية الموحدة (أي أن الامتناع عن ابداء رأي هو المناسب).
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية الموحدة عن المسؤولين عن اعداد هذه القوائم.
- يلزم وجود قسم يتضمن وصفاً أكثر تحديداً لمسؤوليات المدقق.
- بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية الموحدة، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

تقرير عن تدقيق القوائم المالية الموحدة:

الامتناع عن ابداء الرأي:

لقد تعاقدنا على تدقيق القوائم المالية الموحدة لشركة أ ب ح وشركاتها التابعة (المجموعة) ، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 201x، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في هذا التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

ولم نبدي رأياً في القوائم المالية الموحدة المرفقة للمجموعة، بسبب أهمية الأمر الموضح في قسم أساس الامتناع عن ابداء رأي في تقريرنا، ولم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، لتوفير أساس لرأي التدقيق في تلك القوائم المالية الموحدة.

أساس الامتناع عن إبداء الرأي:

سُجل استثمار المجموعة في مشروعها المشترك مع الشركة س ص ع في قائمة المركز المالي للمجموعة، ويمثل ذلك ما يزيد ب $\times\times\times$ عن 90% من صافي أصول المجموعة كما في 31 ديسمبر 201x، ولم يُسمح لنا بالوصول إلى الإدارة ومدققي الشركة س ص ع، بما في ذلك توثيق مدققي الشركة س ص ع للتدقيق.

وكنتيجة لذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت أية تعديلات كانت ضرورية، فيما يتعلق بحصة المجموعة كنسبة من أصول الشركة س ص ع، والتي تسيطر عليها سيطرة مشتركة، وحصتها كنسبة من التزامات الشركة س ص ع، والتي هي مسؤولة عنها مسؤولية مشتركة، وحصتها كنسبة من دخل ومصروفات الشركة س ص ع عن تلك السنة، والعناصر التي تتكون منها قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

[انظر نموذج رقم (2)]

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية الموحدة:

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بتدقيق القوائم المالية الموحدة للمجموعة، طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة وإصدار تقرير مدقق. ومع ذلك، وبسبب الأمر الموضح في قسم أساس الامتناع عن ابداء رأي، لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، لتوفير أساس لرأي التدقيق في تلك القوائم المالية الموحدة.

ونحن مستقلون عن المجموعة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما وفيها بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

[انظر نموذج رقم (2)]

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك مناسباً)
[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]

مرفق رقم (9)

نموذج رقم (9) تقرير بالامتناع عن ابداء رأي، بسبب عدم قدرة المدقق على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة عن عناصر متعددة في القوائم المالية:
 لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق، يتم افتراض الظروف التالية:

- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل، التدقيق ليست تدقيق مجموعة (أي أن معيار التدقيق 1600 لا ينطبق).
- تم اعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمد، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة (إطار ذو غرض عام).
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة الواردة في معيار التدقيق (1210)
- المدقق كان غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، بشأن العديد من عناصر القوائم المالية، وهذا يعني أن المدقق لم يتمكن أيضاً من الحصول على أدلة تدقيق عن المخزون والحسابات مستحقة التحصيل في المنشأة. وتعد التأثيرات المحتملة لعدم إمكانية الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة جوهرية وشائعة في القوائم المالية.
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن المسؤولين عن اعداد هذه القوائم.
- مطلوب وصفاً أكثر تحديداً في قسم مسؤوليات المدقق.
- بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

تقرير عن تدقيق القوائم المالية

الامتناع عن ابداء الرأي:

لقد تعاقدنا على تدقيق القوائم المالية لشركة أ ب ج (الشركة) والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 201 x ، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات

النقدية للسنة المنتهية في هذا التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

ولم نبدي رأياً في القوائم المالية المرفقة للشركة. ونظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم أساس الامتناع عن ابداء رأي في تقريرنا، لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، لتوفير أساس لرأي التدقيق في تلك القوائم المالية.

أساس الامتناع عن ابداء رأي:

لم يتم التعاقد معنا كمدققين للشركة إلا بعد 31 ديسمبر 201x وبالتالي لم نحضر الجرد الفعلي للمخزون في بداية السنة ونهايتها. ولم نتمكن من إقناع أنفسنا بوسائل بديلة تتعلق بكميات المخزون المحتفظ بها بتاريخ 31 ديسمبر 20 x0، 20 x1 والتي تظهر في قائمتي المركز المالي ب ××× و

××× على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدخال نظام إلكتروني جديد للحسابات مستحقة التحصيل في شهر سبتمبر عام 20 x1 أدى إلى أخطاء عديدة في تلك الحسابات. وحتى تاريخ تقريرنا، كانت الإدارة لا تزال في عملية تدارك أوجه القصور في النظام وتصحيح الأخطاء. ولم تتمكن من خلال وسائل أخرى التأكد أو التحقق من الحسابات مستحقة التحصيل الواردة في قائمة المركز المالي بواقع مبلغ إجمالي مقداره ××× كما في 31 ديسمبر 20 x1 ونتيجة لتلك الأمور، لم نتمكن من تحديد ما إذا كان قد تبين وجود أية تعديلات ضرورية فيما يتعلق بما هو مسجل أو غير مسجل من المخزون والحسابات مستحقة التحصيل، والعناصر التي تتكون منها قائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

[انظر نموذج رقم (1)]

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بتدقيق القوائم المالية للشركة، طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة في الانتوساي وإصدار تقرير مدقق. ومع ذلك، ونظراً للأمور الموضحة في قسم أساس الامتناع عن ابداء رأي في تقريرنا، لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، لتوفير أساس لرأي التدقيق في تلك القوائم المالية.

ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في الإنتوساي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما وفينا بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

[انظر نموذج رقم (1)]

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك مناسباً)
[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]